كاميرون في الرياض لتعزيز «الشراكة الاستراتيجية»

بحث العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز أمس مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في الرياض «مجمل الأحداث والتطوّرات الإقليمية والدولية».

الملك السعودي يستقبل كاميرون في الرياض أمس (رويترز)

في زيارة هي الأولى له منذ تولّيه مهام منصبه، ناقش رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في المملكة العربية السعودية، الشريك المهم للمملكة المتحدة في الشرق الأوسط، تطوّرات الأوضاع في سوريا وإيران واليمن والاهتمامات المشتركة حيالها.

وقال بيان صادر عن رئاسة الوزراء البريطانية: "إنّ الملك وكاميرون بحثا التطوّرات الأخيرة في المنطقة، وخصوصا اهتماماتهما المشتركة حيال الأوضاع في سوريا وإيران واليمن".

وأدرج المكتب الإعلامي التابع لكاميرون في بيان الزيارة "ضمن الجهود المستمرّة لتعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين في العالم"، مشيراً إلى أنّ "السعودية تتمتّع بنفوذ لا مثيل له في المنطقة والعالم الإسلامي".

وأضاف البيان: "أنّ بناء علاقة قوية مع المملكة العربية السعودية هو أمر حيوي لدفع عجلة الأولويات للمملكة المتحدة في المنطقة التي من بينها زيادة الصادرات والاستثمار، وتعزيز أمن الطاقة وخلق فرص العمل، ومكافحة الانتشار النووي والإرهاب، والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان." وأشار إلى أنّ "الزيارة جاءت عقب محادثات بين كاميرون ووزير الخارجية السعودي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي".

ومن المرجّح أن يكون على جدول الأعمال قضايا تتعلّق بالأمن، والاقتصاد العالمي، والقضايا الإقليمية، مثل حملة القمع التي تشنّها الحكومة السوريّة على الاحتجاجات، كما سيناقش الزعيمان سبل تعزيز العلاقات التجارية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية.

بدورها، أفادت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" أنّ الملك السعودي وضيفه بحثا "آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات".

وقد حضر الاجتماع إلى جانب عبدالله، وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، ومستشار الملك السعودي الأمير عبد الإله بن عبد العزيز، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز، ورئيس الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبد العزيز.

في غضون ذلك، أعفى العاهل السعودي رئيس عام "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين من منصبه من دون ذكر الأسباب. وقالت وكالة الأنباء السعودية: "إنّ الملك قرّر تعيين الشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ في هذا المنصب".

وتتولّى هذه الهيئة السهر على تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة.

على صعيد آخر، قتل شخصان وأُصيب اثنان آخران، في بلدة العوامية في شرق المملكة، والتي تشهد احتجاجات منذ عدة أشهر.

ولفت ناشطون إلى أنّ القوات الأمنية السعودية قامت، وبأعداد كبيرة من المدرّعات والجند، بمحاصرة العوامية في محافظة القطيف وراحت تجوب شوارع البلدة، ممّا استفزّ الأهالي فتجمّعوا في دوّار الكرامة شمال البلدة وردّدوا شعارات منددّة بالسلطات التي أطلقت النار، ممّا تسبّب في وقوع الجرحى والشهيدين.

من جهته، أشار المتحدث الأمني في وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي إلى أنّه أثناء قيام دورية أمن بمهامها المعتادة في بلدة العوامية مساء أمس الأول، أقدم مجهولون على رمي قنبلة حارقة (مولوتوف) عليها، ما أدّى إلى اشتعال سيارة الدورية.

ونقلت "واس" عن المتحدث قوله: "إنّه أثناء محاولة رجال الأمن إخماد النيران في مركبتهم، تعرّضوا لإطلاق نار، فتمّ التعامل مع الموقف بما يقتضيه، ما أدّى إلى إصابة اثنين من المعتدين تمّ نقلهما إلى المستشفى حيث توفيا، ولا يزال الحادث محلّ المتابعة الأمنية".

وفي هذا السياق، أكّد المتحدث الأمني أنّ "رجال الأمن سيتعاملون بحزم مع كافة الحالات والمواقف التي تُعرِّض أمن وسلامة المواطنين ورجال الأمن للخطر". ■

القطيف: مقتل شخصين في اعتداء وإطلاق نار على دورية أمنية

«الأوروبي»: إسرائيل تقوّض قيام دولة فلسطينية

أكّد الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس أمس أنّ اللقاءات التي عُقدت مؤخّراً في العاصمة الأردنية عمّان بين مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين «لم توصل إلى اتفاق على أرضية مشتركة مع إسرائيل لاستئناف المفاوضات».

جنود إسرائيليّون يفرّقون متظاهرين فلسطينيّين بخراطيم المياه في الضفة الغربيّة (رويترز)

أكّد تقرير داخلي سرّي أعدّه دبلوماسيّون في الاتحاد الأوروبي أنّ الاستيطان والقيود المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلّة، تقوّض مقوّمات بقاء دولة فلسطينية مقبلة.

وأوضح التقرير الذي أعدّه ممثّلا الاتحاد في القدس ورام الله: "أنّ النافذة المفتوحة للتوصّل إلى حلّ الدولتين (إسرائيل وفلسطين) تغلق حاليا بسرعة بسبب استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية، والقيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في المنطقة "ج"، التي تخضع إداريا وأمنيا لإسرائيل". وأكد التقرير أنه "إذا لم يتوقّف التوجّه الحالي، فإنّ إقامة دولة فلسطينية بحدود 1967 تبدو احتمالا بعيدا اكثر من أي وقت مضى".

وفي خطوة لافتة، ركّز التقرير الداخلي للاتحاد الذي يعود إلى تموز الماضي، على المنطقة "ج" التي لا تضمّ عددا كبيرا من السكان لكنها تمتد على 62 في المئة من الضفة الغربية، وتخضع إداريا وأمنيا لإسرائيل. وقال التقرير: "إنّ هذه المنطقة تضمّ ثروات طبيعية وأراض أساسية للنمو السكاني والاقتصادي في المستقبل لدولة فلسطينية قابلة للاستمرار"، داعيا الدول الأعضاء و"بالتنسيق مع جهات دولية فاعلة" إلى "التعبير في شكل منهجي عن اعتراضها" على إجراءات الإبعاد التي تطال فلسطينيين في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وشجّع التقرير الذي حمل عنوان "المنطقة "ج" وبناء الدولة الفلسطينية" إسرائيل على "تغيير سياستها لهذه المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية فيها".

ودان مسؤول إسرائيلي، طلب عدم الكشف عن اسمه، ردّاً على سؤال لوكالة "الصحافة الفرنسية"، "المنهج غير النزيه" للاتحاد الأوروبي. وقال: "أعدّ الاتحاد تقارير سرّية من دون أن يطلب منا معلومات أو ردّ فعل وبالاعتماد على معطيات كان الفلسطينيون وحدهم مصدرها"، متّهما القناصل الأوروبيّين في القدس بـ "وضع أنفسهم في خدمة النضال السياسي والدعاية الإعلامية الفلسطينية". وفي بروكسل، أكّدت المتحدثة باسم الخارجية الأوروبية مايا كوسيانيتش أنّ الوثيقة "تقرير داخلي وآني عن الوضع على الأرض"، هدفها أن تكون "مصدر معلومات للاتحاد الأوروبي ولعملية إعداد سياسته". وأضافت: "بصفته هذه يفترض أن يساعد الاتحاد على ان يحدّد في شكل افضل طريقة التوصّل إلى حلّ إقامة الدولتين في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط".

من جهة أخرى، قال عبّاس أمام كوادر من حركة "فتح" خلال أعمال المجلس الاستشاري للحركة في الضفة الغربية: "الحوار الذي يجري في عمّان إلى الآن لم يسجّل جديدا". وأضاف: "إذا كانت هناك أرضية متّفق عليها نذهب للتفاوض، وإذا لم يكن هناك أرضية فعلى ماذا سنتفاوض". وأشار إلى أنّ لقاءين سيُعقدان بين الجانبين الفلسطيني والأردني في العاصمة الأردنية يومي الرابع عشر والخامس العشرين من الشهر الجاري في إطار المبادرة الأردنية، مجدّدا اشتراطه عدم العودة إلى المفاوضات، إلّا إذا أوقفت إسرائيل الأنشطة الاستيطانية وأفرجت عن الأسرى.

عباس: حوار عمّان لم يوصل إلى أرضية لاستئناف المفاوضات

وقال عبّاس: "لن نذهب الى أيّ منظمة دولية قبل 26 الجاري، باستثناء اثنتين، وسنستمرّ في جهودنا في مجلس الأمن، وفي الذهاب إلى جنيف من أجل معاهدة جنيف الرابعة، حيث نريد أن نرفع شكوى على المحتلّ، الذي يخالف اتفاقية جنيف"، مضيفا أنّ باقي الخطوات "يمكن أن نؤخّرها لما بعد السادس والعشرين من هذا الشهر. وأوضح أنّه إذا قرّر الفلسطينيون إحالة طلب العضوية الفلسطينية على التصويت في مجلس الأمن "فسنقدّم أو سنطلب من إحدى الدول الأعضاء في المجلس إحالته فوراً على التصويت". ■